

اقتصاديون يدعون لزيادة إنتاجية قطاع الأسماك والاستفادة المثلى من الموارد البحرية

■ **كاتب/ محمد راجح**

دعا خبراء اقتصاد إلى أهمية التركيز على قطاع الأسماك لرفع إنتاجية وزيادة موارده والاستفادة المثلى من هذا القطاع الواعد. مشددين على ضرورة معالجة الصعوبات والمعوقات التي يواجهها القطاع السمكي وضع المزيد من الاستثمارات للنهوض به واستغلال الموارد البحرية بشكل أمثل. وفي هذا الصدد أكد تقرير رسمي حديث أن هناك أهمية لتنمية القطاعات الواعدة واستغلال الموارد الطبيعية التي تتميز بها بلادنا ومن أهمها القطاع السمكي التي تمتلك اليمن ثروة هائلة ومخزوناً واسعاً من الموارد والأرصدة السمكية.



في الناتج المحلي الإجمالي ويرجع التقرير أسباب الضعف الشديد من إنتاجية القطاع السمكي إلى تخلف أساليب الاصطياد وتدني الاستثمارات الخاصة في هذا المجال فضلاً عن وجود بعض العوائق المتعلقة بإمكانية التصدير للخارج. ويرى خبراء اقتصاد أهمية تقوية أطر الشراكة مع القطاع الخاص وإعداد فرص مؤهلة ومهيأة للاستغلال الاستثماري بشكل أمثل في القطاع السمكي والاستفادة من التجارب

الناجمة للدول ذات الموارد السمكية. وتتملك بلادنا مخزوناً هائلاً من الموارد والأرصدة السمكية في المياه البحرية السياحية التي تتعدى ما يقرب من ٢٥٠ - ٤٠٠ ألف طن سنوياً لأكثر من ٢٥٠ نوع من الأسماك والأحياء البحرية. وبحسب البيانات الرسمية فإن الأنواع المستفلة حالياً من الموارد السمكية تصل إلى ٦٠ نوعاً من الأسماك والأحياء البحرية والتي تعتبر من الأنواع والأصناف المرغوبة والمطلوبة للاستهلاك المحلي والمؤهلة للتصدير للخارج.

الربان أكثر الفواكه حضوراً في مائدة رمضان



كبيرة في الأسواق اليمنية وبالأسعار المناسبة على أنه أحد بركات شهر رمضان الكريم خصوصاً وقد ارتفعت أسعار كثير من المنتجات الغذائية على نحو غير متوقع كما أن لذة وطعم هذه الفاكهة الشهية يعطيها قدرة تنافسية كبيرة على أقرانها من الفواكه الأخرى.

استطلاع/ أحمد الطيار

عززت فاكهة الرمان هذه الأيام من سيطرتها على الأسواق اليمنية ودفعت الأسر اليمنية لاعتمادها كفاكهة أولى على موائدها الرمضانية متصدرة المرتبة الأولى على فاكهة العنب مدعومة بتوافر الإنتاج بكميات ضخمة خصوصاً القادم من محافظة صنعاء إضافة إلى أسعارها المناسبة والتي باتت في متناول الجميع. تنتظر الأسر اليمنية إلى توافر فاكهة الرمان بكميات

واستمرار الأمطار عليها وفي وقتنا الحالي مما جعلها مميزة وذات طعم فريد.

ميدانيا

● في جولة على الأسواق الشعبية للفواكه بالعاصمة صنعاء وجدنا أن هناك كميات كبيرة من الرمان توصل دخولها السوق حيث تنتوع الكميات الوصلة من المحافظات المختلفة لكن الرمان الصعدي بات الأكثر شهرة في السوق. ويقول إبراهيم الحبشي متعهد فواكه أنه يعتقد أن محافظة صنعاء ستنتج هذا العام أعلى إنتاج من الرمان منذ عقود حيث تتوافد يوميا المئات من السيارات المحملة بهذه الفاكهة اللذيذة خصوصاً وأن صنعاء هي المحافظة الأكبر إنتاجاً في اليمن وهذا معروف منذ القدم.

وليفت الأخ الحبشي النظر إلى نقطة مهمة في إنتاج الرمان لهذا العام والذي يقول أنه يتسم بالضخامة من ناحية الحجم من ناحية أخرى فهو يرى أن فاكهة هذا العام مميزة بكبر الحجم والطعم واللون وهذا يعود إلى استفادتها من الأمطار التي منى الله بها على المزارع في صنعاء وغيرها في موسم الأزهار

المزارعين. وفقاً لبيانات وزارة الزراعة والري بلغ إنتاج اليمن من فاكهة الرمان العام الماضي أكثر من ٢٨ ألف طن في مساحة مزروعة تجاوزت الفين ٨٠٠ هكتار، وبزيادة ٣ آلاف طن عن إنتاجية عام ٢٠٠٩م. لكن خبراء زراعيين من هيئة البحوث الزراعية بدمار يعتقدون أن إنتاج العام الحالي ٢٠١١م ربما يتجاوز ٤٠ ألف طن في أقل تقدير، مشيرين إلى أن محافظة صنعاء ستنتج ٣٠ ألف طن بسهولة، نظراً للأمطار الغزيرة التي روت المزارع في معظم المحافظات اليمنية.

الإنتاج

● طبقاً لدراسة علمية حديثة فإن شراب عصير الرمان يساعد على التخلص من السموم في الجسم ويعالج السعال والتهاب المعدة والصداخ. وأثبتت الدراسة أن منقوع قشر الرمان يستخدم في قتل الديدان المعوية إلى جانب أن بذور الرمان تستخدم لعلاج الأرقاق.

وتستعمل قشور ثمار الرمان التي تحتوي على كمية كبيرة من المواد الغصصية التي لها صفة القبض كعلاج لالتهابات الحلق أو تورمه وكذلك للدستاريا والإميبيا. وفي الصين يستعمل الرمان كعلاج للإسهال المزمن وكذلك للدستاريا وضد البراز الذي يصاحبه نزق متدلية، في إطفائها

الصادرة

● تزعم محافظة صنعاء نحو ٦٧٪ من المساحة المزروعة بهذه الفاكهة في اليمن ويبلغ إنتاجها ٧٤٪ من الرمان حيث تزعم في أحوال المنازل بجانب العنب وفي الأراضي المخصصة للفاكهة ويصل ارتفاعها إلى ٦ أمتار لها أعصان مستديرة، في إطفائها

٦,٥٢٥ مليار ريال أجور وتعويضات العاملين في أنشطة التعليم الخاص في اليمن

■ **تقرير/ أحمد الطيار**

بلغ إجمالي الأجور وتعويضات التي وفرتها أنشطة التعليم الخاص في اليمن للعاملين بها خلال عام واحد ٦ مليارات و٥٢٥ مليون ريال فيما بلغ عدد العمال حاصلين على تلك الأجور ١٩٠٠٩ عمال سنويًا بنسبة ٩٤٪، الأمر الذي يؤكد أهمية هذه الأنشطة الإنتاجية الهامة في الاقتصاد الوطني سواء من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي أو تشغيل الأيدي العاملة. فوفقاً لتتبع مسح التعليم الصادر حديثاً من الجهاز المركزي للإحصاء يعمل في هذا النشاط الحيري الهام ٢٠٤٩ منشأة ما بين صغيرة ومتوسطة وكبيرة وكبيرة جداً منها ١٤٦٦ منشأة في نشاط تعليم الكبار وأنواع التعليم الأخرى و٥٠٨ منشآت في نشاط التعليم الأساسي و٧٩ منشأة في التعليم العالي و٦ منشآت في نشاط التعليم الثانوي العام والمهني والفني. وتقول النتائج إن المنشآت الصغيرة تمثل ٥٤,١٪ من إجمالي المنشآت فيما إن المنشآت المتوسطة ٢١,٢٪ والكبيرة ١٦٪ والكبيرة جداً ١٧,٧٪.

ويكتسب المسح المنفذ خلال عام ٢٠٠٨م بطرق حديثة أهمية اقتصادية كونه نفذ على مستوى محافظات الجمهورية ويهدف إلى تطوير وتوسيع قاعدة البيانات الإحصائية في نشاط التعليم للوصول إلى بيانات أكثر دقة وشمول وتعتبر التقرير إضافة

نوعية للتقارير الإحصائية.

ويتكون نشاط التعليم من أنشطة التعليم الأساسي ويمثل في دور الحضارة ورياض الأطفال ومدارس التعليم الأساسي ومدارس التعليم التمهيدي ومدارس تعليم المعاقين، وفيما يشمل التعليم الثانوي التعليم العام والمهني والفني ومعاهد المعلمين يشمل التعليم العالي الجامعات وكليات المجتمع والمعاهد العليا بعد الجامعة والمعاهد المتوسطة، أما تعليم الكبار فيشمل مراكز التدريب الفني والمهني ومعاهد تعليم اللغات والكمبيوتر ومدارس تحفيظ القرآن ومراكز التحفيد للدينية ومدارس تعليم قيادة السيارات.

وتوضع البيانات أن هذه المنشآت دفعت ١٩٩ مليون ريال كضرائب مباشرة فيما دفعت ٦٠ مليوناً كرسوم تراخيص و٦٤ مليوناً ضرائب مبيعات و٧٠ مليوناً واجبات زكوية. وتعمل وزارة التربية والتعليم على الاهتمام بالتعليم والسعي لتجويده والتعليم الخاص على وجه التحديد، وتشجع على الاستثمار في هذا المجال الخدمي، الذي ظهرت على صعيدته العديد من المدارس الخاصة المتقدمة والمطورة في بيئتها ووسائلها التعليمية، والتي تعد في الوقت نفسه شريكا للمدارس الحكومية الرائدة والمتميزة في رفد التنمية البشرية بعناصر مواطنة على درجة عالية من الإبداع العلمي والمعرفي.

دراسة تدعو لاستغلال القطاع الزراعي وتطوير التخطيط الاقتصادي للتبعية الزراعية

■ **كاتب/ محمد راجح**

نقل حديثة ، وتأهيل المزارعين على حرف أخرى يلجئون إليها أثناء الفراغ ، وتأمين شبكات ري حديثة ، وهذا كله بهدف زيادة الإنتاجية كما ونوعاً .

يلزم لعملية الإصلاح الزراعي تنظيم شؤون المياه لأن لها في بعض المناطق أهمية كبيرة ، كاهمية الأرض وهذا يتطلب السيطرة على المياه منعا لاستغلالها من بعض الملاكين ، وحرمان الملاكين الصغار منها . وفي هذا الخصوص لابد من الاستعانة بخبراء زراعيين من أجل وضع خطط تناسب وظروف كل مجتمع على حدة لأن التخطيط من أهم العوامل لعليق إنباء النشاط الزراعي إنماء كاملاً ، أي أنه يمكن رفع مستوى الدخل للمزارعين ومساواتهم بمستوى دخل السكان في المدن من خلال اتخاذ بعض السياسات وعلى السبل اللل كترع مساحات من أراضي الدولة القابلة للزراعة وتقسيمها للعديد من الأشخاص (المزارعين) ، وهذا عليه العديد من الدول التي يمكن الأخذ بتجاربهام لسأوة دخول المزارعين مع سكان المدن من خلال توزيع مساحات من الأراضي الزراعية التابعة للدولة وتقسيمها بحيث تتراوح ما بين (٢٥ - ٥٠) هكتار لعدد من الأشخاص وبالتالي أصبح استخدام التكنولوجيا الزراعية الحديثة ، وتأمين القروض المالية بفوائد معدلة لاستصلاح الأرض ، وتحسين الباني القائمة فيها ، وغيرها من التحسينات التقنية ذات الكفاءة الإنتاجية العالية ، وقد عملت العديد أيضاً على تأهيل العمالة الزراعية من خلال تعليم العمال لبعض الحرف الزراعية والتخاطب مع البعض منهم في الصناعات الزراعية ، وذلك لتفادي البطالة الناجمة عن استخدام المكنة الزراعية .

تحقيق التنمية الزراعية وتقف عقبة أمام استثماريتها بدون أن يتاح لها الفرصة للتحول إلى الفئات المستقلة في مجالات اقتصادية أخرى.

وتشير الدراسة إلى العمل على تحرير المزارعين البدائيين وتعريفهم وتأهيلهم وتدريبهم على الوسائل الحديثة التي تساعدهم على زيادة إنتاجية الأراضي وإيجاد طرق حديثة لتسويق المنتجات الزراعية وتأمين شبكات ري حديثة لزيادة الإنتاجية، كما ونوعاً. وتوصي الدراسة بأهمية معالجة مشاكل تغذية الأراضي الزراعية والحفاظ على الموارد المائية ورفع كفاءة استخدام السدود وتطوير المناطق الريفية، وكذا ضرورة تعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاستثماري الزراعي وتحقيق أهداف أي خطة لتنمية القطاع الزراعي ترى الدراسة ضرورة تحقيق العديد من الشروط أهمها إيقاف الفئة الاجتماعية التقليدية التي تعيق عملية التنمية الزراعية وتقف عائقاً أمام استثماريتها بدون أن يتاح لها الفرصة للتحول إلى الفئات المستقلة في مجالات اقتصادية أخرى.

دعت دراسة حديثة إلى ضرورة التركيز على القطاع الزراعي ووضع خطة اقتصادية فاعلة للنهوض بهذا القطاع وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي والتنمية الاقتصادية الشاملة. وتؤكد الدراسة أن هناك أهمية لبناء هيكل تنظيمي وإداري للقطاع الزراعي والتغلب على المعوقات التي يواجهها، والتي تحد من الاستفادة المثلى من هذا القطاع الحيوي الذي يمتلك عوامل وفرصاً اقتصادية واستثمارية متعددة تجعله يساهم بأكثر من (٧٪) في الناتج المحلي الإجمالي.

وطبقاً للدراسة التي أعدها الخبير الاقتصادي الدكتور محمد يحيى الرفيق، فإن هناك إمكانية لتطوير التخطيط الاقتصادي الزراعي في اليمن من خلال اتخاذ سياسات تهدف إلى التركيز على التوسع الرأسي للإنتاج الزراعي بهدف زيادة إنتاجية الوحدة الإنتاجية وتحقيق الاستخدام الفعال للمساحات الصالحة للزراعة. بالإضافة إلى زيادة المساحة المحصولية وتنمية الثروة الحيوانية ووضع التشريعات اللازمة لحمايتها وضرورة الاهتمام بتنمية المناطق الريفية من خلال إيجاد مشروعات تنموية متكاملة والسعي نحو تطوير العملية التجارية التسويقية والاستمرار في حظر استيراد الخضروات والفواكه مختلف أنواعها، ومكافحة تهريبها لحماية المنتجات الزراعية. ولتحقيق أهداف أي خطة لتنمية القطاع الزراعي ترى الدراسة أهمية تنفيذ العديد من الإجراءات، أهمها مع الإصلاح الزراعي مع توجهات التنمية الاقتصادية الشاملة والاهتمام بإدخال الوسائل والتقنيات الحديثة في الإنتاجية الزراعية وإيقاف الفئة الاجتماعية التقليدية التي

اليمن تحقق تقدماً ملموساً في بيئة الأعمال

■ **كاتب/ عبدالله الخولاني**

حققت اليمن تقدماً ملموساً في إصلاح بيئة الأعمال رغم إصدار بعض التعديلات القانونية بعد انتهاء الفترة المحددة لإعداد التقرير خلال الفترة من يونيو ٢٠٠٨م - إلى يونيو ٢٠٠٩م بما في ذلك تعديل المادة ١٥٤ من قانون الشركات والتي بموجبها انتقلت مسؤولية إصدار تأسيس الشركات ذات المسؤولية المحدودة من وزير للصناعة إلى المراقب العام للشركات كما لم يأخذ التقرير الإجراءات التي اتخذتها وزارة الصناعة والتجارة ومنها إعادة تنظيم النافذة الواحدة وتطويرها وتسجيل الشركات بالنظام الآلي.

ووفقاً للتقرير الصادر عن مؤسسة التمويل الدولية ذراع الاستثمار في القطاع الخاص التابع لمجموعة البنك الدولي فقد قدمت اليمن ٤ مراتب في تقرير وتيرة التجارة عبر الحدود من ٢٠٠٨ كما احتلت المرتبة ٩٩ من بين ١٨٢ دولة متقدمة من المرتبة ١٠٣ بين عدد الدول في تقرير العام الماضي، وبهذه الخطوة واصلت اليمن التي كانت الأسرع تطبيقاً للإصلاحات في العام في مجال بدء النشاط التجاري العام الماضي وتنفيذ إصلاحات



التجارة عبر الحدود، تنفيذ العقود وإغلاق المشروع. وبحسب التقرير فقد نفذت اليمن خلال الفترة بين يونيو ٢٠٠٨م ومايو ٢٠٠٩م ثلاثة إصلاحات في مجالات بدء النشاط التجاري، والحصول على الائتمان، والتجارة عبر الحدود، ضمن ٢٨٧ إصلاحاً سهلاً ممارسة أنشطة الأعمال، وزيادة نسبة ٢٪ عن السنة الماضية. حيث قفزت اليمن في مؤشر الحصول على الائتمان إلى المرتبة

مؤشرات اقتصادية

النقط يهبط متأثراً بالعجز الأمريكي

■ **الندن/**
سجلت أسعار النفط هبوطاً في العقود الآجلة أمس الأربعاء بعد توقعات سلبية للتصنيف الائتماني للولايات المتحدة من مؤسسة موديز وهو ما يذكي القلق من احتمال تراجع الطلب إذ أن أكبر مستهلك للنفط في العالم يواجه تحديات مالية واقتصادية طويلة الأجل. وتتنامى المخاوف من تجمد الركود في الاقتصادات الكبرى مع تعمق أزمة الدين ويعمدا جاءت بيانات قطاع الصناعات العالمية خبيثة للأمال، ويؤثر التباطؤ بشكل مباشر على الطلب الأمريكي على النفط إذ أن اتفاق المستهلكين واستهلاك البنزين يتراجعان. وانخفض خام القياس الأوروبي مزيج برنت ٨١ سنتاً إلى ١١٥,٦٥ دولار للبرميل بحلول الساعة ٠٨:٢٢ بتوقيت جرينتش منخفضاً نحو ١٢ دولاراً عن أعلى مستوى له هذا العام فوق ١٢٧ دولاراً.

وتراجع سعر الخام الأمريكي الخفيف ٤٤ سنتاً إلى ٩٣,٣٥ دولار وهو أدنى مستوى خلال الجلسة منذ ٢٩ يونيو. وادى إقرار اتفاق تجنب الولايات المتحدة

اليورو يرتفع أمام الدولار والين

■ **الندن/**
ارتفع اليورو لأعلى مستوى في الجلسة أمام الدولار والين أمس بعدما جاءت بيانات مبيعات التجزئة في منطقة اليورو أعلى من

التخلف عن سداد ديونها إلى ارتفاع بين المستثمرين لكن التركيز ظل منصباً على التحديت الأطول امدا التي تواجه أكبر اقتصاد في العالم وعلى أزمة منطقة اليورو. ونجيت موديز ليل يوم الثلاثاء تصنيفها الائتماني الممتاز AAA للولايات المتحدة مشيرة إلى قرار رفع سقف الدين لكنها أصدرت نظرة مستقبلية سلبية للتصنيف قد تضع ضغوطاً على المشرعين لخفض العجز في الميزانية الأمريكية. وجاء قرار موديز بعد ساعات قليلة من ابقاء منافستها فيتش تصنيفها للولايات المتحدة عند AAA أيضاً. وحذرت فيتش أيضاً من أنه يجب على أكبر اقتصاد في العالم أن يخفف ديونه لتفادي خفض التصنيف الائتماني مستقبلاً.

توقعت السوق. وارتفع اليورو إلى ١,٤٢٢٤ دولار على منصة التداول الإلكتروني أي.بي.اس من حوالي ١,٤٢٧٣ دولار قبل صدور البيانات ليجري تداوله بارتفاع ٠,٨٥٪ خلال اليوم. وكانت العملة الأوروبية الموحدة قد حصلت

على دعم بالغ من الارتفاع الحاد أمام الفرنك السويسري عقب إجراءات تسيس السياسة النقدية التي أعلنتها البنك المركزي السويسري. وواصل اليورو معانته أيضاً أمام الين ليجري تداوله مرتفعاً بنحو ١٪ عن ١١٠,٥٥

تراجع إلى ١٦٦٤,٧ دولاراً للأوقية وسجل الذهب الفوم بالجنه الإسترليني واليورو أيضاً مستويات تاريخية مرتفعة. ولم تسجل الفضة تغيراً يذكر عند ٤٠,٧٩ دولاراً للأوقية بينما ارتفع البلاتين ١,٠١٪ إلى ١٧٩٢,٧٥ دولاراً للأوقية في وقت صعد

الدينامو بنسبة ٠,١٣٪ إلى ٨٢٣,٦٨ دولاراً للأوقية.

ين على منصة اي.بي.اس.

سعر الذهب يتجاوز ١٦٧١ دولاراً للأونصة

■ **سنغافورة/**
ارتفع سعر الذهب إلى مستوى قياسي جديد أمس مدعوماً بإقبال المستثمرين للتحوط من آثار تدور التوقعات للاقتصاد العالمي وتفاقم أزمة الدين الأوروبية. وذكرت رويترز أن الذهب ارتفع في التعاملات الفورية إلى أعلى مستوى على الإطلاق عند ١٦٧١,٣٩ دولاراً للأونصة (الأونصة) مسجلاً تساع مستوى قياسي في ١٦ جلسة لتبلغ مكاسبه خلال العام الحالي ١٧٪. وسجل الذهب ١٦٦١,٨٩ دولاراً للأوقية مرتفعاً ٠,٢٪ عن الإغلاق السابق. وسجلت عقود الذهب الأمريكي مستوى قياسي عند ١٦٧٤,٦ دولاراً للأوقية قبل أن تتراجع إلى ١٦٦٤,٧ دولاراً.

وسجل الذهب الفوم بالجنه الإسترليني واليورو أيضاً مستويات تاريخية مرتفعة. ولم تسجل الفضة تغيراً يذكر عند ٤٠,٧٩ دولاراً للأوقية بينما ارتفع البلاتين ١,٠١٪ إلى ١٧٩٢,٧٥ دولاراً للأوقية في وقت صعد

استمرار حالة التدهور في مؤشر البورصة الكورية مؤشر البورصة الكورية

■ **سيول/**
استمرت حالة التدهور في مؤشر البورصة الكورية الجنوبية كوسبي لليوم الثاني على التوالي، وذلك على خلفية المخاوف من حدوث تباطؤ في الاقتصاد الأمريكي. وقد انخفض المؤشر أمس بمقدار ٥٥ نقطة، أي بنسبة ٠,٥٩٪، ليعلق على ٢٠٦٦ نقطة. وبلغت المبيعات الصافية للأجانب من الأسهم أكثر من ٧٨٠ مليار وون، بينما بلغ حجم مبيعات الأفراد ٧٢٠ مليار وون. والمؤسستات ٢٨٠ مليار وون. كما انخفض المؤشر التكنولوجي كوسداك أيضاً بست نقاط أي بأكثر من ٨٪، ليعلق على ٣١١ نقطة. وفي سوق صرف العملات الأجنبية، خسرت العملة الكورية الوون بمقدار ٩,٦ وون من قيمتها أمام الدولار الأمريكي، ليصل سعر الصرف إلى ١٠٦٠,٤٤ وون للدولار الواحد.